منظمة المرأة العربية
ARAB WOMEN ORGANIZATION

دليل المرأة العربية

خبرة المشروع

إعداد د/ أماني صالح
تحرير أ.د/ علا أبو زيد

2007

منظمة المرأة العربية
ARAB WOMEN ORGANIZATION

دليل المرأة العربية

خبرة المشروع

إعداد د/ أماني صالح
تحرير أ.د/ علا أبو زيد

2007

جميع حقوق الطبع والنشر والترجمة محفوظة
لمنظمة المرأة العربية

الطبعة الأولى
القاهرة 1428 هـ - 2007 م

منظمة المرأة العربية
٢٥ شارع رمسيس- الكوربة- مصر الجديدة
القاهرة - جمهورية مصر العربية
تليفون: 24183301/101 (202)
فاكس: 24183110 (202)
بريد الكتروني: info@arabwomenorg.net

قامت منظمة المرأة العربية في مطلع هذه الألفية على أساس تحقيق التنسيق والتكامل العربي في مجال كان منسياً لفترة طويلة هو مجال تطوير أوضاع المرأة العربية نحو مزيد من المساواة مع شقيقها الرجل وتمكينها في مختلف المجالات الأمر الذي عبرت عنه بقوة لائحة أهداف المنظمة وعلى رأسها دعم التعاون المشترك وتبادل الخبرات في مجال نهوض المرأة (بند 4 من المادة الخامسة /الباب الرابع من اتفاقية إنشاء المنظمة). في إطار هذه الرؤية العملية لم تكتف المنظمة بالمبادئ والأهداف العامة وإنما حددت لنفسها قائمة بالسياسات العامة على رأسها أن "الارتقاء بالمرأة وتنمية قدراتها يتم في إطار من التضامن والتعاون العربي المشترك وتنسيق الجهود تجاه قضية المرأة على المستوى الإقليمي والدولي يتم من خلال العمل المؤسسي الفعال وتبادل الخبرات في نطاق تحقيق التنمية المستدامة" (وثيقة السياسات العامة لمنظمة المرأة العربية).

كما عنيت المنظمة عناية كبيرة بالوسائل التطبيقية الكفيلة بوصول هذه السياسات إلى حيز التنفيذ مثل البرامج ومنهجيات وآليات تنفيذ تلك البرامج.

ولقد حرصت منظمة المرأة العربية في هذا المجال على تبني منهجية علمية في بناء برامجها وتحقيق أولوياتها: فأولويات العمل على اختلاف مجالاتها مثل القضاء على أمية الإناث وسد الفجوة النوعية في التعليم، أو تعزيز البرامج الوقائية لتحسين صحة المرأة وإدماج الصحة الإنجابية في البرامج التنموية للمجتمعات المحلية أو مكافحة الصورة السلبية للمرأة من خلال الإعلام وتمكين المرأة اقتصاديا وتعزيز مساهماتها في الاقتصاد وتخفيف تأثير الفقر عليها، ودعم مشاركتها السياسية في المجالس التمثيلية ومنظمات المجتمع المدني، وتعديل التشريعات التي تمس النساء العربيات باتجاه إلغاء التمييز ضدهن (وثيقة السياسات العامة) كل هذه الأولويات إنما ينبني تحقيقها على منهجية علمية تبدأ أول ما تبدأ من رصد الواقع القائم من خلال: تحليل الموقف على مستوى الدولة عبر المسوح والدراسات السابقة كبداية تتبني عليها خطوات العمل مثل تحديد الفئات المستفيدة من البرامج وأهدافها ووضع مؤشرات المتابعة والتقويم..الخ.

في هذا الإطار جاء مشروع دليل المرأة العربية فهو محاولة لبناء قاعدة بيانات أو مسح شبه متكامل في مجالات معينة تبنى عليه فيما بعد البرامج الرامية لتحقيق أهداف المنظمة.

الدليل .. وقياس فعاليات المرأة العربية

لقضية المرأة العربية، كما لسائر القضايا، وجهان: الأول يمثل المشكلات أو السلبيات التي تبنى السياسات والبرامج من أجل علاجها أو القضاء عليها، والثاني يمثل الفعاليات أو جوانب القوة وأدوات التغيير ومواجهة المشكلات. وقد استهدف مشروع دليل المرأة العربية الجانب الثاني المتعلق بالفعاليات متكاملاً مع مشروعات أخرى للمنظمة تهدف في إجمالها إلى بناء خريطة واضحة ذات مصداقية أمام صانعي القرار لمشكلات المرأة العربية وجوانب القصور والاحتياجات من جانب ولفعالياتها وأدواتها المتاحة وجوانب قوتها من جانب آخر.

قدم الدليل قاعدة أولية (تحتاج باستمرار للتحديث) لفعاليات العمل العربي من أجل تمكين المرأة تشمل:

1- أبرز الخبراء المعنيين بقضايا المرأة في مجالاتها المختلفة.

2 - المنظمات والمؤسسات سواء القومية أو الحكومية أو الأهلية العاملة في تلك المجالات.

3 - مراكز البحث والأقسام الأكاديمية المعنية والمتخصصة في بحث قضايا المرأة.

4 - المؤلفات وتشمل الدراسات والبحوث والرسائل العلمية ذات الصلة بالمرأة.

5 - التشريعات وتتضمن التعديلات التشريعية لصالح المرأة في الدول الأعضاء في السنوات العشر الأخيرة.

ويواكب الدليل بأجزائه الخمس قسماً دولياً يهتم بمحتوى كل جزء على المستويين الإقليمي والدولي ويركز في الجزء الخامس الخاص بالتشريعات على الاتفاقيات الدولية والإقليمية ذات الصلة.

إن هذه الأرضية المعلوماتية لفعاليات المرأة في الدول الأعضاء بالمنظمة إنما تستهدف في المقام الأول توفير مصادر المعلومات حول المشكلات التي تواجهها المرأة العربية من خلال آلاف الدراسات والبحوث وأوراق المؤتمرات التي تم إنجازها عبر السنوات الماضية مما يسهم كذلك في توجيه الأنشطة المستقبلية في الرصد والبحث لواقع ومشكلات المرأة ويوفر موارد البحث والدراسة عبر تجنب الازدواجية والتكرار. كما يقدم الدليل قاعدة بيانات حول الخبراء والناشطين يفترض أن تسهم إلى حد كبير في ترشيد عملية الاختيار للعناصر الفاعلة للتصدي لقضايا المرأة في المجالات المختلفة سواء على الصعيد البحثي أو الميداني. ويوفر الدليل قاعدة مهمة للمؤسسات والأجهزة تمثل أهمية كبيرة في تنسيق العمل العربي المشترك لمواجهة قضايا المرأة، وفي القيام بمهام الشراكة والتشبيك كأدوات لمواجهة مشكلات المرأة على صعيد إقليمي.

وبذلك يسهم الدليل في تحقيق أهداف منظمة المرأة العربية عبر بناء قرارات وسياسات عربية مشتركة لمواجهة قضايا المرأة العربية المتقاربة إلى حد كبير سواء تمت هذه المواجهة على صعيد دولة بعينها أو بأسلوب جماعي فضلا عن ترشيد تلك السياسات والقرارات.

مراحل إنجاز المشروع

أطلق مشروع دليل المرأة العربية من الناحية التنفيذية في مايو 2005. وقد قامت خطة العمل في هذا المشروع على أساس إنجازه عبر مرحلتين أساسيتين: مرحلة التأسيس ثم مرحلة التحديث. وقد تم إنجاز المرحلة الأولى عبر عام ونصف تقريبا ليبدأ إطلاق المرحلة الثانية في يوليو 2007.

نبذة حول إنجاز المرحلة التأسيسية من المشروع

شاركت في هذه المرحلة أحد عشرة دولة من الدول الأعضاء في المنظمة

(عام 2005) هي الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، الجزائر، السودان، سوريا، فلسطين (جزئيا)، لبنان، مصر، اليمن.

و لقد تم تنفيذ هذه المرحلة عبر عدة خطوات منهجية تهدف الإشارة إليها إلى تسجيل خبرة المشروع من جانب وبيان الجدية التي تم التعاطي بها مع دليل المرأة العربية من جانب آخر.

أولاً: تخطيط مشروع الدليل وتحديد إطاره وأدواته

وهي خطوة تعهدتها المنظمة بفعالياتها المختلفة بدءاً من المجلس التنفيذي للمنظمة والمديرة العامة لها وإدارة التخطيط والبرامج والمكتب الفني بالمنظمة، وقد انتهت هذه المرحلة إلى النتائج التالية:

- إعداد مخطط مشروع الدليل متضمناً دواعيه وأهدافه وأنشطته ومعايير اختيار المشاركين فيه ومهامهم ومؤشرات المتابعة والتقويم والإطار الزمني للمشروع.
- اختيار وتكليف العناصر المنفذة لمشروع الدليل بدءاً من المنسق العام للمشروع إلى الباحثين المؤهلين في البلدان العربية الأعضاء في المنظمة.

وقد تمت هذه المرحلة في مايو 2005.

ثانياً: تنفيذ المشروع

وهي مهمة اضطلع بها فريق البحث المشكل من المنسقة العامة للمشروع والباحثات/الباحثين كل في بلده بدعم ومشاركات محورية تتعلق بالاتصالات والمتابعة والتقويم من إدارة المنظمة ومجلسها التنفيذي. وقد استغرقت مهمة التنفيذ عاماً ونصف تقريباً: استغرق منها جمع البيانات عبر الباحثين القطريين عاماً كاملاً، واستغرقت مهمة مراجعة المادة وتنقيتها واستكمال الناقص منها وإعادة تبويب بعضها وإحصاء تقريبي لمفرداتها واستخلاص الاتجاهات العامة التي يتضمنها هذا التقرير نحو ستة أشهر.

وقد انتهت هذه المرحلة إلى النتائج التالية:

- وضع خطة تنفيذية بالاتفاق والتعاون مع إدارة التخطيط و البرامج بمنظمة المرأة العربية تقوم على تقسيم العمل بالمشروع إلى خمس فئات/مراحل هي الخبراء، المنظمات والمؤسسات، الرسائل العلمية والبحوث والدراسات، الأقسام الأكاديمية والمراكز البحثية، والتعديلات التشريعية.
- وضع تعريفات إجرائية ذات منحى علمي لكل فئة من فئات العمل بالمشروع تشمل تعريف عناصر الفئة ومكوناتها وصياغة بطاقة البيانات وعناصرها وإبراز ملحوظات حول الإشكالات أو جوانب اللبس المختلفة التي قد تعرض للباحث أثناء العمل وكيفية حلها، إلى جانب الإطار الزمني للعمل في الفئة. وقد استهدف هذا الإجراء تجنب العشوائية والاجتهادات الفردية في جمع البيانات وتوحيد المفاهيم وأسلوب العمل مما كان له أثراً كبيراً على نتيجة العمل.
- التواصل الدائم شبه اليومي بين منسقة الدليل والباحثات/الباحثين في الأقطار العربية الأعضاء المشاركة في المشروع من أجل توجيه عملية جمع البيانات وحل المشكلات الفنية والمؤسسية ومراجعة وتقويم المادة بالتعاون الوثيق مع الإدارة العامة بالمنظمة وذلك عبر ما يربو على ثلاثمائة رسالة بريد إلكتروني قادمة (أي من الباحثات لمنسقة المشروع بخلاف المراسلات العكسية) وعشرات الاتصالات الهاتفية قام بها المكتب الفني بالمنظمة لحل المشكلات التي ظهرت عبر مراحل تنفيذ المشروع.
- قدمت منسقة المشروع ثلاثة تقارير عن العمل، الأول في نوفمبر 2005، والثاني في يناير 2006 تضمن كل منهما بياناً حول مسار العمل في المراحل التي تم إنجازها، ومشكلات العمل وتقييماً لعمل أعضاء الفريق وتقييماً لمعدل الأداء العام وتوصيات تتعلق بما تبقى من إنجاز وبمواجهة ما طرأ من مشكلات. وأخيراً قدمت منسقة المشروع تقريراً نهائياً تضمن مجمل خبرة المشروع وتوصيات بشأنه.

- حل ما طرأ من مشكلات عديدة خلال عملية التواصل مع الباحثات/الباحثين في بلدانهم وذلك بتعاون وثيق مع إدارة المنظمة والسيدات عضوات المجلس التنفيذي. ومن بين تلك المشكلات صعوبات التواصل مع بعض الباحثين، وصعوبات بيروقراطية واجهها الباحثون في جمع البيانات، ومشكلات تتعلق بالتزام الباحثين سواء بالتوقيت الزمني أو ببنود البيانات المطلوبة أو باستكمال بعض الفئات، فضلاً عن عدم استكمال بعض الباحثين العمل في المشروع. والمحصلة لهذا التفاعل الحثيث والشاق أيضاً هو الآتي:

- الدول التي شاركت بالفعل في هذه المرحلة من الدليل من بين أعضاء منظمة المرأة العربية: هي إحدى عشرة دولة من بين أربعة عشر دولة عضو في المنظمة.
- شاركت فلسطين جزئياً في جمع بيانات الفئتين الأولى والثانية ثم توقفت لأسباب تتعلق بظروف الأراضي المحتلة.
- رغم المجهودات الكبيرة المبذولة لتقديم قاعدة بيانات متكاملة تقوم على أسس تشترك فيها الدول من حيث المفاهيم ومن حيث البنود والفئات والتفاصيل بما يوفر الانسجام المطلوب لمشروع الدليل فقد قدم بعض الباحثين قاعدة بيانات منقوصة لدولهم سواء بإسقاط بعض الفئات، أو بعدم استيفاء بعض البيانات المطلوبة داخل كل فئة ما جعل استكمال استيفاء تلك البيانات أولوية في مرحلة تدقيق و تحديث الدليل.

- تم رفع البيانات القطرية إلى السيدات عضوات المجلس التنفيذي للاطلاع وإبداء الرأي والملاحظات واعتماد هذه المادة رسميا من قبل الدول. وقد اعتمدت بعض الدول المادة بالفعل وقامت دول أخرى بطلب إجراء بعض التعديلات من الباحثات/الباحثين، على أن ينتهوا منها قبل البدء في المرحلة الثانية من المشروع (مرحلة التدقيق والتحديث).

- قاعدة البيانات النهائية التي تم جمعها تضم بيانات فئات الدليل الخمس (بالاستثناءات الموضحة سلفاً) في إحدى عشرة دولة عربية عضو في المنظمة هي أبجديا (الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، الجزائر، السودان، سوريا، فلسطين، لبنان، مصر، اليمن).

- تم تخصيص ثلاثة ملفات خاصة، إلى جانب ملفات كل دولة في الفئات الخمس نظراً لأهمية تلك الملفات خلال السنوات الأخيرة:

- **ملف دولي** موازي ومكمل يتضمن محاولة لجمع بيانات حول الفئات الخمس على الصعيد الدولي (مثلاً الخبراء الدوليون المعنيون بقضايا المرأة العربية، المنظمات الدولية المعنية بالمرأة العربية وقضاياها ...الخ).

- **ملف حول المرأة والسلام** تم فيه جمع بيانات الخبراء والمؤسسات والدراسات والمؤتمرات المعنية بهذه القضية.
- **ملف المرأة وتكنولوجيا المعلومات.**

قراءة موضوعية في بيانات المرحلة الأولى من الدليل :

كأي نشاط بحثي واجه تنفيذ الدليل العديد من الإشكالات المفاهيمية والتطبيقية التي وضعنا عليها يدنا كباحثين والتي يقتضي تسجيل خبرة المشروع طرحها حتى يمكن الاستفادة بها سواء في مرحلة تحديث الدليل أو في مشروعات أخرى مشابهة تقوم عليها المنظمة في المستقبل.

أ- مشكلة التصنيف

قام العمل في مشروع الدليل على أساس التصنيفات السبعة التي اعتمدتها منظمة المرأة العربية كمجالات لعملها في قضية المرأة. وقد أثبت العمل البحثي أن تلك التصنيفات-كأي تصنيف في ظاهرة اجتماعية- تطرح مشكلات عملية منها :

- الطابع التعسفي لمسألة التصنيف بمعنى أنه في قضية المرأة لا يمكن الفصل بين المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتشريعية عملياً : فحركة النساء القانونيات من أجل إجراء إصلاحات تشريعية في القرارات والقوانين الخاصة بالمرأة هي حركة سياسية خالصة وكذلك نضال النساء في المجال الاجتماعي لمقاومة ظواهر كالعنف والتمييز الاجتماعي ضد النساء هو بدوره نشاط سياسي. ومن جانب آخر يتضح مدى اختلاط المجالين الاقتصادي والاجتماعي في قضية كقضية التنمية ومكافحة الفقر إذ لا يمكن مطلقا الحديث عن طابع اقتصادي أو اجتماعي خالص لتلك القضية.
- غياب المجال الثقافي عن المجالات الراهنة المحددة لعمل المنظمة. وهو المجال الذي يتناول الاهتمامات النظرية والفكرية والدينية والأدبية والتاريخية لموضوع المرأة والتي يصعب إدراجها في أي بند من البنود السبعة، بينما أثبت العمل في الدليل استقطابه لجانب محوري من أنشطة الفعاليات العربية مما يقتضي أن تدرج له منظمة المرأة العربية حيزاً هاماً في اهتماماتها.

ب- "قضية المرأة" .. تطور أو تباين المفهوم

إن الحديث عن قضية المرأة في الوطن العربي يثيرڑكما هو واضح من البياناتڑ قضية المفهوم. لقد مر الفكر والحركة النسوية بتطورات عديدة على مدى أكثر من قرن تطورت فيها الحركة النسوية عبر ثلاث موجات أساسية يحمل كل منها أهدافاً وشعارات مختلفة بدءاً من تحرير المرأة إلى المساواة مع الرجل وانتهاء بقضية تمكين النساء واعتبار النوع الاجتماعي في عملية التنمية وكافة عمليات المجتمع.

إن هذا التطور التاريخي أو تلك الخطية غير منتظمة على مستوى عالمنا العربي الذي يشهد تجارب متباينة نوعيا بين بلدانه: حيث نجد بعض الدول العربية لم تلج بعد مرحلة التحرير وأخرى تنخرط في خطاب وجدال المساواة، وثالثة قطعت شوطاً ولو على المستوى الرسمي والقانوني في مجال التمكين والجندرة بعد إقرار مبدأ المساواة. لكن الموقف العربي من قضية المرأة يصبح أكثر تعقيداً عندما نلاحظ اختلاط وتجمع تلك المفاهيم جنباً إلى جنب واضحاً داخل المجتمع الواحد في نفس الآن. بل نجد إلى جانب التوجهات النسوية المسيسة توجهات أخرى تقليدية - على المستوى الحركي أو الميداني - تقوم بدعم النساء ومساعدتهن من منطلق وازع ديني وخيري وإصلاحي بنفس طريقة التعامل مع ظواهر الحاجة والفقر. ولا شك أن تباين واحتشاد مفاهيم مختلفة للحركة النسوية، وعدم وجود حد أدنى من التوافق يطرح على العاملين في الجانب الميداني، ناهيك عن محللي البيانات، العديد من الصعوبات.

قراءة لأهم اتجاهات قاعدة البيانات في الفئات الخمس الأساسية للدليل:

انتهت فرق البحث في مرحلة التأسيس من المشروع 2005-2007 إلى جمع ما يزيد على 4880 مفردة في الفئات الخمس موضع البحث وفيما يلي محاولة لإلقاء الضوء على تلك الفئات وملامحها.

الفئة الأولى: الخبيرات/الخبراء

عني العمل في هذه الفئة ببناء قاعدة بيانات حول الخبيرات/الخبراء العاملين في المجال النسوي مع التوسع في مفهوم الخبرة حيث يشمل المتخصصين والمعنيين أو المهتمين على السواء، كما يشمل الخبرة في المجالات الفكرية والبحثية والأكاديمية والعملية أو الميدانية في المجالات السبع المذكورة التي تعنى بها المنظمة.

وقد جمعت فرق البحث التي عملت في هذه المرحلة بيانات أكثر من 720 من الخبيرات والخبراء العاملين في أحد عشر بلداً من بلدان منظمة المرأة العربية هي: الأردن والإمارات العربية المتحدة والبحرين وتونس والجزائر والسودان وسوريا وفلسطين ولبنان ومصر واليمن.

وفي قراءة سريعة لما شمله الدليل من بيانات يمكن أن نخلص إلى نتيجتين جديرتين بالملاحظة:

أولاً: تتميز النخبة من الباحثين والناشطين المهتمين بقضية المرأة في البلدان العربية محل البحث بعدد من السمات المشتركة التي لا تجب بالطبع هامش الخصوصية داخل كل قطر عربي: من بين تلك السمات:

أ- **غلبة طابع الاهتمام بالمجال الاجتماعي والعام**[1] على الجوانب الفنية المتخصصة (مثل التربية والتعليم، والاقتصاد والإعلام والصحة والبيئة والمجال السياسي والمجال التشريعي القانوني) حيث تشكل نسبة الخبيرات/الخبراء المعنيين بالمجال الاجتماعي - العام إلى المجموع في الإمارات نسبة 48٪ من الخبراء تقريباً، اليمن 42٪، سوريا 27٪، تونس 40٪، فلسطين 38٪، الجزائر 25٪.

وتجدر الإشارة إلى وجود استثناءات مثل البحرين التي تتساوى فيها نسبة المعنيين بالشأن الاجتماعي والعام مع نسبة المعنيين ببعض التخصصات النوعية الأخرى مثل المجال التشريعي، ومجال الإعلام ومجال التربية والتعليم (نسبة 14٪ لكل مجال).

ومن الاستثناءات الهامة النموذج اللبناني الذي قطع شوطاً كبيراً في مجال التحديث وتمكين المرأة والمساواة حيث يتمايز المجال الاجتماعي عن الاهتمام العام ليصبح قضية نوعية أكثر اتصالاً بالمفاهيم العلمية للقضايا الاجتماعية للمرأة (العنف، التمييز الاجتماعي، السلطة الأسرية وعمليات التنشئة..الخ. وفي الأردن يأتي اهتمام النخبة بالشأن الاجتماعي (الذي يستحوذ على 22٪ من قاعدة الخبراء) يأتي تالياً للمهتمين بقضية الإصلاح التشريعي (33٪) التي برزت في ظل تصاعد حملة التمكين للمرأة سياسياً واجتماعياً.

ب- **انخفاض نسبة مساهمة الخبراء الرجال إلى الخبيرات النساء في الاهتمام بقضايا المرأة** وتعكس الغالبية العظمى من البلدان العربية فجوة كبيرة في الاهتمام النوعي بقضية المرأة ما يؤشر لاستمرار نظرة المجتمع لقضية المرأة كقضية نوعية أو فئوية وليس كقضية قومية عامة. وقد تراوحت نسبة مشاركة الذكور إلى الإناث في تشكيل قاعدة الخبراء في الإمارات (97٪ إلى 3٪)، اليمن (89٪ إلى 11٪)، سوريا (74٪ إلى 26٪)، لبنان (97٪ إلى 9،2٪)، تونس (82٪ إلى 18٪)، البحرين (89٪ إلى 11٪)، السودان (88٪ إلى 12٪)، فلسطين (86٪ إلى 14٪)، الأردن (89٪ إلى 11٪)، الجزائر (68٪ إلى 32٪)، مصر (82٪ إلى 18٪).

(1) المجال الإجتماعى : قد يحمل معنى واسعاً ينصرف إلى الاهتمام بقضايا المرأة أو معنى متخصص ينصرف إلى التخصص فى دراسات النوع الإجتماعى والتنمية.

ثانياً : الخصوصيات القطرية: في مقابل تلك السمات العامة تبرز خصوصيات في كل حالة عربية تعكس الواقع والظرف الاجتماعي الخاص بكل بلد على حدة. ومن أهم الملاحظات التي تشير إليها قاعدة البيانات في هذا الصدد :

أ- تباين الدور الذي تسهم به المؤسسات المختلفة في تجنيد وتشكيل بنية الخبراء. ففي اليمن على سبيل المثال تبرز أهمية المؤسسة الأكاديمية في تشكيل الاهتمام والخبرة حيث يشكل الخبراء الحاصلون على شهادات الماجستير والدكتوراه، وهم غالباً من العاملين في المؤسسات الجامعية، نسبة 47٪ من قاعدة الخبراء. ويشير هذا الاتجاه إلى الدور الطليعي الذي تقوم به الفئة المتعلمة في إنجاز مسألة التحديث الذي تعد قضية تحرير أو تحسين وضع المرأة أحد مرتكزاتها. كما أن هذا الدور يبدو إلى حد كبير مستقلاً وغير مدعوم من قبل الدولة بل يتم بمبادرات فردية من النخبة الأكثر تعلما في البلاد. وتتجلى أهمية المؤسسات الأكاديمية في تشكيل النخبة أيضا في دولة **كتونس** تخصص فيها الجامعات عناية بمفهوم وبرامج النوع الاجتماعي: فتشكل الأكاديميات النسبة الأكبر من قاعدة الخبيرات (43٪).

أما في **الإمارات** فتبرز قاعدة البيانات الدور الكبير الذي تسهم به الأسر الحاكمة في تشكيل قاعدة الخبراء ما يعكس سمات عامة في تاريخ النهضة الإماراتية (ودول الخليج عموماً) منها الدور الريادي الذي تقوم به الأسر والنخبة الحاكمة في عملية النهضة بصفة عامة ونهضة المرأة بصفة خاصة. في **الجزائر وسوريا** تشكل الخلفية الحكومية الإطار المؤسسي الأهم لتشكيل النخبة المهتمة بالمرأة: ففي الجزائر تسهم المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية والسيادية في تكوين 73٪ من تلك النخبة وفي سوريا تشكل نسبة 55٪ من جملة الخبراء. تعكس هاتان الحالتان مرحلة التحول التاريخي الراهنة التي تمر بها البلدان من الاقتصاد الاشتراكي وسيطرة الدولة إلى الاقتصاد الحر وهو انتقال معقد وطويل لا تزال الدولة ومؤسساتها-رغم ما تم من أشواط فيه- تمثل القطاع الأهم. وهذا ما يفسر انتماء جانب كبير من النخبة المعنية بقضية المرأة للمؤسسات العامة لا سيما مراكز البحوث المعنية بقضية النوع. غير أن الكم لا يقلل من أهمية "الكيف" والأدوار البارزة الصاعدة لنخبة الناشطات المستقلات. أما في لبنان فتتسم قاعدة الخبيرات والناشطات في مجال المرأة بسمة الاستقلال عن الدولة وهي سمة فريدة تعكس الحالة اللبنانية كما تشير إلى الحيوية البالغة للمجتمع المدني، وموقع قضية المرأة في قلب حركة المجتمع المدني والنشاط الأهلي. تتجلى على سبيل المثال هذه السمة في اتساع فئة النساء ذوي الخلفية الأكاديمية[2] داخل فئة الخبيرات المعنيات بقضايا المرأة و اللاتي

(2) ونعنى هنا بالأكاديميات الحاصلات على دراسات عليا (ماجستير ودكتوراه) العاملات فى المعاهد العليا والكليات الجامعية.

يجيء اهتمامهن بقضايا المرأة نشاطاً عاماً طوعياً وليس مهنة لتلك الفئة (تشكل الأكاديميات ما نسبته حوالي 44٪) تتدعم هذه السمة بإضافة المستقلات من غير الأكاديميات (المهن المستقلة والأحزاب والصحافة..الخ) التي تشكل نسبتهن حوالي 25٪ في مقابل ذلك تشكل ذوي الخلفية البيروقراطية 8٪ (مع الاعتبار بأن الخلفية الحكومية والبيروقراطية في بعض الأنظمة ومنها لبنان لا تنال تماماً من الاستقلالية ولا تعني بالضرورة التبعية الرسمية). تعكس الحالة اللبنانية كذلك سمات المجتمع اللبناني من حيث حضور الطوائف والأحزاب في النشاط النسوي ممثلاً في اللجان النسائية بالأحزاب والمناطق ذات اللون الطائفي.

في بلدان أخرى **كمصر** تظهر البيانات قدراً من التوازن بين التشكيل المؤسسي الحكومي لبنية النخبة (42٪) نتيجة اتساع دور الدولة من جانب، وبين المؤسسة الأكاديمية من جانب آخر (37٪). و في الحالة المصرية على وجه الخصوص يشير تضخم الفئتين الأكاديمية والوظيفية (78٪) إلى مسئولية العوامل والاعتبارات المهنية التي تحركها أو تشجعها المؤسسات ذاتها عن خلق الجانب الأكبر من النخبة المعنية بالمرأة مثل تبني الكثير من المؤسسات الحكومية قضية إدماج النوع في التنمية والخطط الاقتصادية للدولة في ظل سياسة حكومية ومدخلات دولية ومنظومة من المنح والمساعدات تدفع لهذا الاتجاه. من هنا وجدنا عدداً كبيراً من المؤسسات القومية البحثية وغير البحثية المعنية بهذا الاتجاه تخصص جانباً هاماً من نشاطها لقضايا النوع الاجتماعي فتسهم في إنتاج فئة من المتخصصين في هذا المجال؛ ومن تلك المؤسسات المجالس القومية: مثل المجلس القومي للمرأة والمجلس القومي للسكان والمراكز القومية مثل المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المركز الديموجرافي، المركز القومي لمعلومات الصحة والسكان، مركز الأبحاث والدراسات السكانية..الخ ولا يستثنى من ذلك الجامعات حيث النسبة الساحقة من الجامعات المصرية تابعة للدولة مع ضرورة التنويه إلى إسهام القطاع الأهلي الفتي والبازغ والمتسع باستمرار في تشكيل النخبة النسوية 21٪.

تبرز **الحالة السودانية** كذلك درجة عالية من التوازن بين الخلفيات المؤسسية سواء الحكومية والسيادية أو الأكاديمية أو المهن الحرة. أما في **فلسطين** فإن نشاط نخبة الجمعيات الأهلية يبرز على وجه خاص وهو ما يعكس في الواقع أمرين: أولهما الدور البارز الذي تقوم به الأنشطة الأهلية بصفة عامة في مواجهة الظروف القاسية للشعب الفلسطيني تحت الاحتلال وتقديم الدعم والمساندة المطلوبة. ثانياً الموارد التي توفرها بعض الجهات المانحة التي نشطت خاصة بعد اتفاقيات أوسلو وإعلان السلطة الفلسطينية. أما في الأردن فإن الخبيرات/الخبراء الذين ينبثقون من خلفيات مستقلة أي من النشاط الأهلي يشكلون نسبة 55,5٪.

في **البحرين** تتميز نخبة الخبراء بتنوع أدوارها وتعددها حيث تشغل الخبيرة/الخبير غالباً أكثر من دور وتقوم بأنشطة متعددة في المجالات المهنية والعامة والمجتمع المدني في نفس الوقت. كما أن نسبة كبيرة من خبراء البحرين يتجاوزون الحدود المحلية ويمارسن/يمارسون أنشطة بارزة على الصعيدين العربي والدولي من خلال مشاركات مرموقة في الأنشطة والفعاليات الدولية ما يعكس عدة سمات للحالة البحرينية منها ارتفاع نسبة التعليم واتساع نطاقه باعتبار البحرين من أوائل الدول الخليجية ولوجاً إلى أبواب التحديث ما جعل البحرين تقدم مصدراً من أهم مصادر الخبراء المتخصصين في ظواهر وقضايا الخليج ومنها وضعية المرأة الخليجية. كما تعكس الظواهر السابقة حيوية المجتمع البحريني وتفاعلاته سواء سياسياً أو اجتماعياً أو ثقافياً.

ب- خصوصية الاهتمام بالقضايا النوعية: خارج إطار الاهتمام بالمجال الاجتماعي والعام تبرز في كل قطر على حدة مجالات أو مشكلات وقضايا بعينها ومن ثم تحظى باهتمام خاص بين مثقفيها وتتجلى في نزوع هؤلاء للتخصص في بحثها الأمر الذي تعكسه بقوة بيانات الخبيرات/الخبراء. ففي **الإمارات** على سبيل المثال يمثل موضوعا **الاقتصاد والتعليم** الأهمية الأكبر كموضوعات نوعية تهتم بها النخبة النسوية (22,5٪ و16٪ على التوالي من نسبة الخبيرات). يتعلق هذان الموضوعان بمرتكزات تمكين المرأة وتحسين وضعها في المجتمع الذي يمر بعملية تحديث مكثفة من خلال رفع قدراتها التعليمية والاقتصادية. كما تعكس عناية النخبة النسوية في الإمارات بالجانب الاقتصادي خاصةً سمات الحالة الإماراتية من ارتفاع المستوى الاقتصادي العام، والحرية النسبية التي تحظى بها المرأة الإماراتية في الحياة المهنية وظهورها في المجال العام مقارنة بالوضع في دول أخرى، والدور البارز والنشط الذي تقوم به سيدات الأعمال خاصة من خلال لجان ومجالس سيدات الأعمال. ويتركز الاهتمام الاقتصادي لرموز النخبة النسائية في الإمارات على تمكين المرأة من القيام بالأعمال والمشروعات التجارية الصغيرة والمتوسطة ودعم نشاط سيدات الأعمال وتذليل العقبات أمامهن. في اليمن يحظى موضوع التعليم بأهمية أكبر في التخصصات النوعية للخبراء (18٪) ما يعكس أهمية قضية التعليم ومحو أمية النساء في **اليمن** كهاجس قومي ذكرت تقارير التنمية البشرية الدولية أن اليمن تسجل فيه واحدة من أكبر النسب العالمية. أما في **البحرين** فتحظى قضية **الصحة والبيئة** بالاهتمام الأكبر حيث تستقطب نسبة 25٪ من الخبراء.

في **تونس** فإن تخصصات الخبيرات والخبراء كما تتضح من السير الذاتية لا تبرز أهمية قضية نوعية بعينها بقدر ما تبرز المنظور الذي تتعامل به النخبة مع مختلف القضايا. يتمثل ذلك في الانخراط في الأيديولوجية النسوية وتبني مفهوم النوع الاجتماعي كمنظور للتعامل مع مختلف التخصصات

ونواحي الاهتمام على اختلافها بدءاً من التخطيط والاقتصاد والصحة والبيئة والعمل التنموي إلى المناصب القيادية والاتصال والإنتاج الصحفي..الخ. وهو ما يعكس الحالة التونسية الخاصة في التعامل مع قضية المرأة.

في **السودان** احتلت قضايا **الصحة والبيئة** صدارة اهتمام وتخصصات المعنيين بقضية المرأة (حوالي 25٪) يليها المجالات التشريعية 19٪ والسياسية وقضايا التربية والتعليم (12٪) لكل منهما. داخل تلك التصنيفات تبرز بشكل واضح في مجالات تخصص واهتمامات وإنجازات الخبراء السودانيين تأثيرات واقع السودان ومشكلاته المحلية مثل الفقر والحروب والصراعات المسلحة وقضايا الصحة الإنجابية وتنظيم النسل ومقاومة ممارسات ضارة مثل الخفاض ومحاربة الأمراض المتوطنة والطارئة مثل الايدز. ومن حيث الاقتراب تعكس الحالة السودانية حضوراً قوياً للمنظورات والأجندة الدولية لقضايا النوع الاجتماعي بفعل الدور النشط الذي تقوم به المؤسسات الإنسانية الأممية والدولية على الأرض في السودان وهو حضور قديم يشهد كثيرا من الشد والجذب والجدل المحلي والعربي. كما يعكس ذلك في الوقت نفسه طبيعة التدريب والتعليم لدى النخبة السودانية التي تتلقى نسبة كبيرة منها تعليمها الجامعي وما بعد الجامعي في الخارج من خلال المنح والبعثات. وهنا تجدر الإشارة بشكل خاص إلى قضايا بعينها تتميز فيها اهتمامات الخبيرات والخبراء السودانيين بشكل استثنائي: فالسودان تسجل أكبر عدد من الخبيرات/الخبراء في العالم العربي المهتمين **بقضايا المرأة والسلام** بحكم الخبرة السودانية في الحرب الأهلية في الجنوب - أطول النزاعات المحلية المسلحة في أفريقيا- وما ترتب عليها من مآس اجتماعية واقتصادية وإنسانية. كما تسجل بين نظيراتها من دول الشمال الأفريقي اهتماماً خاصاً بقضايا المرأة في أفريقيا عموما بحكم وضعية السودان الخاصة كجسر جغرافي وديموجرافي وثقافي بين الشمال والجنوب الأفريقي.

أما في **الأردن** فتعكس الحالة الأردنية نوعا من المفارقة فمع قوة الأعراف والطابع العشائري المحافظ تنشط في المجال النسوي الأردني الأجندة والمؤسسات الدولية كما تنخرط النخبة النسوية بقوة في العمل على هذه الأجندة خاصة المواثيق الدولية المعنية بالمرأة وحقوق الإنسان. ويمكن تفسير ذلك بالعديد من الأسباب منها الطابع النخبوي التحديثي للحركة النسوية فضلاً عن طموحات وحركية تلك النخبة في تغيير المجتمع المستقرة قواعده باتجاه تمكين المرأة وهو طموح تدعمه مصادر سلطة قوية منها الأسرة الملكية من جانب والمنظمات الدولية التي اختارت الأردن ليكون أحد المراكز الإقليمية الهامة لمؤسسات الأمم المتحدة في الشرق الأوسط، ومنها المؤسسات المعنية بقضية المرأة خاصة مع صغر حجم المجتمع الأردني واستقراره السياسي النسبي ما يجعله حالة دراسية مفضلة للمسوح والدراسات الخاصة بمجتمعات الشرق الأوسط.

الفئة الثانية: المنظمات والمؤسسات العاملة في مجال المرأة

عنيت هذه الفئة بتشكيل قاعدة بيانات حول المؤسسات المهتمة بموضوع المرأة على وجه العموم أو بإحدى القضايا السبع المدرجة في أولويات اهتمام منظمة المرأة العربية (تعليم المرأة، الإعلام، الصحة والبيئة، المجال الاجتماعي، المجال الاقتصادي، المجال السياسي، المجال القانوني والتشريعي). وقد طرح أمام فريق البحث مدى واسع تشمله تلك الفئة بما في ذلك المؤسسات الحكومية (مثل وزارات المرأة والسكان) والمؤسسات القومية التي تنشأ مستقلة عن التبعية المباشرة للحكومة وإن نشأت تحت رعاية الدولة مثل المجالس القومية للمرأة، والجمعيات الأهلية والتنظيمات المدنية فضلاً عن الاتحادات والتحالفات بين مجموعة مؤسسات إلى جانب الحركات الشعبية التي تحمل صفة الوجود المؤقت أو الدائم للدفاع عن قضية معينة والأحزاب (إن وجدت أحزاب خاصة بالمرأة) وأخيراً المنظمات عبر القطرية (العربية، أو الدولية) أو فروعها الموجودة في الأقطار العربية الأعضاء في المنظمة.

لقد جمعت فرق البحث بالدليل قاعدة تضم ما يزيد على 670 مؤسسة معنية بشكل مباشر بقضية المرأة و378 تهتم بصفة أعم بالمرأة وذلك ضمن عدة أغراض أخرى تعنى بها. تعكس بيانات الدليل ثلاثة ظواهر هامة تميز البنية المؤسسية العاملة في مجال المرأة:

أولاً : بروز ظاهرة المؤسسات القومية العليا الراعية لقضية المرأة وإدماجها في السياسة العامة

وهي ظاهرة ارتبطت بصعود قضية المرأة عالمياً سواء على أجندة المؤسسات التنموية أو المانحة دوليا أو على صعيد المنتديات والمحافل الدولية التي ترعاها الأمم المتحدة ووكالاتها، مما نبه العديد من الدول إلى أهمية قضايا المرأة ليس فقط على صعيد التنمية المحلية بل وكذلك كمحور مهم من محاور التفاعل الدولي: فلجأت العديد من الدول إلى تشكيل مؤسسات تعكس هذه القيمة الجديدة لموضوع المرأة وتعمل في اتجاهين على حد سواء أولهما: تمثيل قضية المرأة في السياسة العامة والثاني التعبير عن توجه الحكومة وسياستها في مسألة تمكين المرأة والعمل كقناة اتصال بين الدولة والمجتمع المدني في هذا المجال. وتعد رعاية السيدات الأول لتلك المجالس أحد مؤشرات الدور والأهمية التي تحظى بها. يمثل المجلس القومي للمرأة الذي ترأسه السيدة سوزان مبارك في مصر- بما هو موكول إليه من اختصاصات - نموذجاً لتلك المؤسسات القومية العليا وهو لا يكتسب أهميته فقط من الدور المهم الموكل إليه من قبل الدولة بل لكونه أيضاً نموذجاً احتذته العديد من البلدان

العربية. يحظى المجلس القومي للمرأة في مصر بسلطات واسعة تشمل اقتراح السياسات العامة للمجتمع ومؤسساته الدستورية في مجال تنمية المرأة وتمكينها وإدماج جهودها في برامج التنمية، وضع مشروع خطة قومية للنهوض بالمرأة وحل مشكلاتها، متابعة وتقويم تطبيقات السياسة العامة في مجال المرأة، إلى جانب إبداء الرأي في مشروعات القوانين والقرارات المتعلقة بالمرأة قبل عرضها على السلطة المختصة فضلا عن تمثيل المرأة في المحافل والمنظمات الدولية(3).

يقترب من هذا النموذج المجلس الأعلى للمرأة في البحرين برئاسة سمو الشيخة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة، حيث تعد البحرين في طليعة الدول الخليجية التي اهتمت بإنشاء مؤسسة قومية عليا تتعهد شئون المرأة. ويحظى المجلس الأعلى للمرأة هناك باختصاصات مهمة مثل اقتراح السياسة العامة لتطوير وتنمية المرأة وتقديم اقتراحات بتعديل التشريعات الحالية وإبداء الرأي في مشروعات القوانين والقرارات قبل عرضها على السلطات المختصة والتوصية باقتراح مشروعات القوانين وتمثيل المرأة في المحافل الدولية إلى جانب العمل على تمكين المرأة وإدماجها في برامج التنمية(4).

في الأردن يوجد المجلس الوطني لشئون الأسرة الذي ترعاه الملكة رانيا العبد الله ويعكس دعم العائلة الحاكمة في الأردن لإقامة بنية تشريعية واجتماعية واقتصادية ملائمة لتمكين المرأة.

وتجدر الإشارة إلى أنه رغم الاتجاه نحو الأخذ بآلية المؤسسة القومية العليا الراعية لشئون المرأة في العديد من البلدان العربية فإن هناك تبايناً في اختصاصات تلك المؤسسات: ففي بعض النماذج لا تملك تلك المؤسسات زمام المبادرة في طرح قضايا المرأة على صناع السياسة ولا تتمتع بسلطة اقتراح السياسات وإبداء الرأي في القوانين التي تمس المرأة ولا تمثل الدولة في المحافل الدولية المعنية بالمرأة بل تنحصر سلطاتها أساساً في تنفيذ الاستراتيجيات العامة للدولة فيما يخص المرأة على خلاف نماذج أخرى تتمتع بسلطات أوسع وبقدرة أكبر على المبادرة.

(3) http://www.ncwegypt.com/arabic/index.jsp
(4) http://www.scw.gov.bh

ثانياً : حدوث طفرة في الوحدات والمؤسسات الحكومية المعنية بقضايا المرأة والنوع الاجتماعي

وقد شهد العقد الأول في القرن الجديد تلك الطفرة التي تنعكس في تعدد المؤسسات الحكومية المعنية بالمرأة ربما أهمها إنشاء وزارات لشئون المرأة كما هو الحال مثلاً في فلسطين و تونس و الجزائر.

وإذا كانت أغلب التجارب العربية لا تعرف مسألة تخصيص وزارة لشئون المرأة إلا أن الكثير منها يشهد توسعا في إنشاء دوائر و أقسام ووحدات خاصة بالمرأة داخل الوزارات. ففي لبنان على سبيل المثال، صدر المرسوم التنظيمي لوزارة الشئون الاجتماعية بتاريخ 1994 متضمناً إنشاء دائرة لشئون المرأة تقوم بدور رقابي يتمثل في مراقبة نشاط الجمعيات الأهلية والمؤسسات المختصة بقضية المرأة إلى جانب النشاط التنسيقي المتمثل في تنسيق علاقة الحكومة اللبنانية مع مختلف المؤسسات العربية والدولية والوطنية في مجال المرأة. وتقتسم دائرة شئون المرأة بوزارة الشئون الاجتماعية مهمة الإشراف العام مع الهيئة الوطنية لشئون المرأة اللبنانية التي تتعهد بإعداد استراتيجية وطنية خاصة بشئون المرأة ووضع خطط عمل خاصة بهذا الشأن.

وفي دول أخرى تم إنشاء وحدات للمرأة داخل وزارات معينة حيث تعني هذه الوحدات بمفهوم دمج المرأة في التنمية ومراعاة بعد النوع الاجتماعي في أنشطة تلك الوزارات والهيئات الحكومية. تبرز هذه الظاهرة بشكل واضح في اليمن حيث أنشأت العديد من الجهات الحكومية والوزارات وحدات خاصة للمرأة بها . وفي فلسطين كذلك أنشئت إدارات أو وحدات شئون المرأة في الوزارات مثل وزارة الصحة ووزارة الحكم المحلي، أما في مصر فقد شهدت السنوات الأخيرة طفرة في الأقسام والإدارات الخاصة بالمرأة وإدماج بعد النوع في الخطط والسياسات التنفيذية في المجالات المختلفة وكذلك في مراكز التخطيط وترشيد القرار. وقد رصدت قاعدة البيانات المتوفرة ثلاثة عشرة وحدة إدارية من هذا النوع منها وحدات في وزارات التخطيط والقوى العاملة والهجرة والشئون الاجتماعية والزراعة والصحة والسكان والخارجية والتجارة الخارجية ووزارة الصناعة والتنمية التكنولوجية وحتى وزارة الأوقاف إلى جانب أقسام مماثلة في هيئات قومية مثل الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء والصندوق الاجتماعي للتنمية والهيئة العامة للاستعلامات.

ثالثاً- غلبة واكتساح المنظمات الأهلية الطوعية على الخريطة المؤسسية العربية المعنية بقضايا المرأة

وقد شهد العقد الأول في القرن الجديد تلك الطفرة التي تنعكس في تعدد المؤسسات الحكومية المعنية بالمرأة ربما أهمها إنشاء وزارات لشئون المرأة كما هو الحال مثلاً في فلسطين و تونس و الجزائر.

رابعاً : اكتساح الجمعيات والمنظمات الخدمية التقليدية ذات الأهداف العامة خريطة المؤسسات الأهلية العاملة في مجال المرأة على حساب المؤسسات والجمعيات النسوية المسيسة والمتخصصة

ونعني بالجمعيات ذات الطابع العام (أو الجمعيات التقليدية) تلك الجمعيات الأهلية ذات الطابع الخيري والخدمي التي يغلب عليها سمة عدم التخصص وعمومية وتعدد الأهداف ومجالات العمل (الاجتماعي والتعليمي والاقتصادي) كما تنتفي لديها أية إحالات أو مرجعيات فكرية أو أيديولوجية محددة للعمل في مجال المرأة. وهي تجمع غالباً بين دعم المرأة والأسرة والطفل، والفئات المهمشة من النساء كالأرامل والأيتام. وهذا النوع من الجمعيات هو الأقدم والأوسع انتشارا في البلدان العربية على وجه العموم.

وبرغم سمة العمومية وعدم التخصص إلا أن مراجعة أهداف تلك الجمعيات إنما يعكس طبيعة المجتمعات المحلية ومشكلات المرأة في تلك المجتمعات: ففي **السودان** على سبيل المثال تعكس أنشطة المؤسسات العاملة في مجال المرأة خصائص الواقع السوداني كدولة نامية تعاني الكثير من المشكلات على الصعيدين الاقتصادي والسياسي؛ حيث تحظى أنشطة مكافحة الفقر ومحو الأمية بأهمية خاصة كذلك أنشطة بناء السلام في بلد عانى من أطول الحروب الأهلية في القارة الأفريقية. و في **اليمن** تعكس أهمية الجمعيات التي تعمل في مجالي محو أمية النساء وتمكين المرأة الفقيرة (والتي ترفع أهداف مكافحة الفقر ودعم الأسر المعدمة من خلال تأهيل وتدريب النساء بالمهن الحرفية مثل الخياطة والتطريز لمساعدتهن على رفع مستوى معيشة أسرهن) تعكس بحق استجابة النشاط المؤسسي للمرأة لظروف المجتمع اليمني. من جانبها تقدم حالة **فلسطين** في العمل المؤسسي النسوي صورة صادقة لخصوصية الحالة الفلسطينية ووضعية الاحتلال أهم ما يلاحظ فيها البروز الكمي والنوعي للمؤسسات والجمعيات التي تهدف إلى تقديم الدعم المادي المباشر والدعم المعنوي للنساء في وضعية الاحتلال من خلال الاعتماد على الذات ومواجهة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية وتحسين أوضاعهن الاقتصادية عبر أنشطة مثل تعليم الحرف والتدريب على المهارات والمشروعات الإنتاجية المدرة للدخل وتقديم المساعدات للأرامل والأيتام والنساء في المخيمات ورعاية زوجات وأسر الشهداء والمحافظة على الهوية الفلسطينية والتراث.

على صعيد العمل الأهلي التطوعي في مصر اشتملت قاعدة البيانات المتوفرة على 513 جمعية منها 135 جمعية مختصة بشكل مباشر للعمل في مجال المرأة والباقي 387 هي جمعيات تعتبر العمل مع المرأة واحد من أهداف أساسية متعددة كما توضح لوائح الجمعية. في الحالتين تشكل الجمعيات

ذات الطابع العام، أي التي تتسع مجالات خدمتها لتشمل مجالات متعددة اقتصادية اجتماعية تعليمية الخ، تشكل الغالبية العظمى. أما الجمعيات المتخصصة والتي تحدد عملها في مجال بعينه سياسي كان أو قانوني أو اقتصادي أو إعلامي أو صحي وبيئي.. الخ، فهي ذات أعداد محدودة وتتركز غالبيتها في القاهرة. وتعرف خريطة العمل الأهلي في **مصر** ما يسمى بالجمعيات المركزية التي لها فروع في مختلف المحافظات مثل: "رابطة المرأة العربية" و "جمعية تنمية المجتمع المحلي".

النوع الثاني المقابل هو الجمعيات النسوية المسيسة وهي تلك المعنية بأهداف نسوية نضالية أو حركية تسعى إلى تغيير اتجاهات المجتمع وفق برنامج ومرجعية معينة (هي غالباً المرجعية النسوية التي تبنتها المواثيق الدولية مثل السيداو ووثيقة بكين) وتتبنى أهدافاً مثل القضاء على كافة أشكال التمييز والعنف ضد المرأة، العمل على تمكين النساء ودمج مفهوم النوع الاجتماعي في التنمية..الخ. وباستثناء تجارب محدودة أهمها تونس ولبنان لا تزال تلك الجمعيات في أغلب المنطقة العربية محدودة العدد وإن كانت ذات نشاط بارز.

تتميز حالة **تونس** بالعديد من السمات:

أولاً : التمثيل القوي لقضية تمكين المرأة ودمج بعد النوع في كافة المؤسسات بدءاً من مؤسسات الدولة إلى الأحزاب والنقابات ومؤسسات المجتمع المدني.

ثانياً : أن التعبير المؤسسي عن قضية المرأة يتسم بدرجة عالية من التمايز البنيوي والتخصص الوظيفي؛ بمعنى أن الطابع العام الغالب هو التخصص في الأنشطة والأهداف وليس العمومية والتعدد. ولا يقتصر ذلك فحسب على المؤسسات المدعومة من الدولة بل يتجلى كذلك بشكل فائق على مستوى النشاط الأهلي حيث نجد هناك جمعيات متخصصة لربات المهن مثل جمعيات النساء صاحبات المؤسسات والفلاحات وهناك جمعيات لدعم اهتمام النساء في المجالات الحديثة مثل: النساء والعلوم وتطوير استفادة النساء من التطور العلمي وتشجيع النساء على التوجه للاختصاصات العلمية والتقنية وتمكين النساء من الاستفادة من تكنولوجيا الاتصال والمعلومات وصولاً إلى جمعيات لدعم مساهمة المرأة في النشاط الرياضي وجمعيات دعوية للتغيير الاجتماعي والقيمي مثل تغيير النظرة التقليدية لأدوار الجنسين في التنمية.

ثالثاً : إن الخريطة المؤسسية النسوية في تونس ذات توجه حداثي أيديولوجي حيث تتبنى أجندة العمل الأممي في مجال المرأة: وهي العمل لتحقيق المساواة بين الجنسين في مختلف المجالات، وتمكين المرأة ، ودمج بعد النوع في التنمية.

في **لبنان** تعمل الخريطة المؤسسية اللبنانية - كما هي في تونس في إطار وتحت عباءة مقررات بكين والمواثيق والاتفاقات الأممية الخاصة بالمرأة. ينعكس هذا في بروز الطابع السياسي لتلك المؤسسات والجمعيات (بمعنى السعي لتغيير المجتمع وتعديل قوانينه ومنظومته القيمية بما يتوافق مع المرجعية الأممية) كما ينعكس في لوائح أهداف المؤسسات والجمعيات التي تظهر فيها أهداف مثل: السعي لتحقيق المساواة الكاملة بين الجنسين، تحقيق المساواة الفعلية بين المرأة والرجل، السعي لوصول المرأة إلى موقع القرار، مواجهة العنف ضد المرأة، تشكيل شبكات مع المجموعات والمنظمات، التمكين الاقتصادي للنساء، تعديل أدوار النساء وتطوير مشاركتهن في جميع مستويات الحياة، التوعية على النوع الاجتماعي وإدماجه في السياسات الوطنية..الخ.

بشكل نسبي يبرز في الأردن الاتجاه المسيس للأنشطة الأهلية في نشاط الجمعيات النسوية الأردنية فنجد عددا من الجمعيات الهامة التي تدرج أهدافا مثل: تحقيق المساواة وإزالة جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وتمكين النساء وبناء التحالفات والشراكات مع منظمات المجتمع المدني..الخ. من أمثلة تلك الجمعيات "جمعية النساء العربيات"، و"جمعية ميزان"، و"مجموعة القانون من أجل حقوق الإنسان".

الفئة الثالثة : الرسائل العلمية والبحوث والدراسات والمؤتمرات

وهي فئة من الفئات الضخمة في الدليل ضمت ما يزيد عن 1670 رسالة 1040 بحثا من البحوث والأوراق والدراسات المتخصصة التي قدم أغلبها في ندوات ومؤتمرات أو نشر في دوريات. ويمكن إبراز العديد من الملاحظات حول تلك الفئة:

أولاً : أن النصيب الأكبر في الإسهام في البحوث والرسائل والدراسات العلمية الخاصة بالمرأة هو من قبل الباحثات النساء في مقابل تضاؤل إسهام الذكور: ففي نطاق الرسائل العلمية على سبيل المثال سجل الدليل تفاوتات تراوحت بين (92% إلى 8% في لبنان - 76% إلى 24% في الأردن - 72% إلى 26% في الجزائر - 80% إلى 20% في البحرين - 66% إلى 33% في مصر). وقدمت الإمارات قاعدة البيانات الوحيدة التي تفوق فيها إسهام الباحثين الذكور على الإناث سواء في الرسائل الجامعية (73%) أو في البحوث والدراسات (56%).

ثانياً: التفاوت الكبير في المساهمات الكمية بين مختلف البلدان

يرجع ذلك إلى أكثر من سبب منها:

1. التفاوت السكاني والديموجرافي، وبالتالي تضخم عدد المؤسسات الأكاديمية كما هو الحال في مصر حيث قدمت البيانات المصرية من الرسائل ما يفوق عدد البلدان العربية المشاركة في التقرير مجتمعة فتجاوز عدد الرسائل والأطروحات الجامعية المصرية 870 رسالة نوقشت وسجلت وأودعت في عدد كبير من مكتبات الجامعات ومراكز البحوث والمعاهد منها المكتبات المركزية لجامعات القاهرة وعين شمس والأزهر وحلوان والإسكندرية وأسيوط والمنوفية والزقازيق والمنصورة وطنطا وجنوب الوادي، إلى جانب مكتبات عدد من الكليات الشهيرة مثل كليات الاقتصاد والعلوم السياسية والإعلام بجامعة القاهرة وكلية الآداب بجامعة عين شمس وأكاديمية البحث العلمي ومكتبة مركز البحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة ومكتبة المجلس القومي للمرأة.
2. نشاط بعض المؤسسات العلمية واهتمامها بموضوع المرأة على وجه التحديد في بعض الدول مثل الأردن (189 رسالة) والسودان (101 رسالة).
3. حدود تعريف باحث الدليل لمفهوم الرسالة العلمية. فعلى سبيل المثال قدمت تونس في المرحلة الأولى من جمع بيانات الدليل زخماً كبيراً من الأطروحات الجامعية المتعلقة بالمرأة (276 أطروحة) ووجدنا أن سبباً رئيسياً لهذا التضخم يرجع إلى شمول البيانات التونسية في القسم من الدليل الخاص بالرسائل العلمية لمشروعات التخرج في العام الجامعي النهائي (أو ما يعرف برسالة ختم الدروس الجامعية).

ثالثاً: التباين النوعي في القضايا محل الاهتمام بين التجارب العربية المختلفة

ففي سوريا حظيت قضية عمل المرأة ودورها الاقتصادي بصدارة الاهتمام في قائمة الأبحاث والتقارير (لم تقدم سوريا قائمة بالرسائل العلمية) تلاها في الأهمية الأبعاد الاجتماعية لقضية المرأة. أما في قائمة الرسائل العلمية بالأردن فقد حظيت قضية عمل المرأة كذلك بالنصيب الأكبر من الاهتمام 22% تليها القضايا المتعلقة بموقع المرأة وإسهامها في الدين والفكر والثقافة 20% ثم القضايا الاجتماعية 20%. وفي **تونس** حظيت القضايا الاجتماعية بأعلى نسبة اهتمام (22%) وهي مسألة يسهل تفسيرها في ضوء الجدل الناجم عن الفجوة بين التطور التشريعي لوضع المرأة التونسية والواقع

الاجتماعي الذي يمثل أحد تحديات التوجه الرسمي لتمكين المرأة. شارك القضايا الاجتماعية بنفس درجة الاهتمام – أو أعلى منها– موضوع المرأة في الإعلام وهو أمر لا يعكس الأهمية الموازية للقضايا الاجتماعية بقدر ما يرجع لأسباب مؤسسية تتعلق بأثر نشاط واهتمام "معهد الصحافة وعلوم الأخبار" في تونس بقضية المرأة على تضخم المنتج البحثي الإعلامي. وفي **السودان** اتسمت الطروحات بدرجة كبيرة من التنوع في الموضوعات جاء على رأسها القضايا الاجتماعية 32% ثم قضايا عمل المرأة ومشاركتها في النشاط الاقتصادي 26% ثم المشاركة السياسية ودور المرأة العام 23% يليها قضايا الصحة والبيئة 11%. ومرة أخرى فقد كان السودان هو البلد العربي الوحيد الذي عني بقضية دور المرأة في النزاعات المسلحة. أما في **الجزائر** فقد حظي الموضوع الاجتماعي بالاهتمام الكاسح بين تلك الرسائل (85%). في اليمن كذلك مثلت القضية الاجتماعية الاهتمام الأكبر للباحثين(50%) تلاها قضية التعليم (19%).و في البحرين عكست الرسائل الجامعية اهتماما خاصا بقضية تعليم المرأة وتربية الفتيات في البحرين التي حظيت باهتمام 52% من الرسائل. أما في **مصر** فإن بروز وصدارة مجالات واهتمامات منوعة في البحث في قضية المرأة وما احتلته من مكانة محورية إنما يمكن عزوه إلى تضخم وتعدد المؤسسات الجامعية المعنية بها. على سبيل المثال فقد مثلت نسبة الرسائل المعنية بالأبعاد الصحية المختلفة للنساء إلى جانب القضايا البيئية نسبة 28% من المادة المصرية تليها الأطروحات الجامعية التي تناولت القضايا والموضوعات الاجتماعية والاجتماعية-النفسية (26%) ثم المعالجات الخاصة بموضوعات التربية والتعليم والتدريب (24%) ما يمكن تفسيره بتضخم وانتشار كليات الطب والزراعة والآداب (أقسام الاجتماع وعلم النفس) وكليات التربية في الجامعات المصرية.

رابعاً : تنامي نشاط المؤتمرات والندوات والبحوث المخصصة للمرأة في السنوات الأخيرة

وهي سمة ملحوظة في كافة البلدان العربية: ولنشر إلى الأردن على سبيل المثال. فقد أنتج الأردن في السنوات الأخيرة زخما من البحوث والدراسات والندوات وورش العمل والتدريب التي تعلقت بالقضايا المختلفة أنتجتها عدد من المراكز والمؤسسات البحثية (14 مركزاً) تمثل كبرى المراكز والمؤسسات المعنية بقضية المرأة على المستوى الفكري إلى جانب الدور الذي تقوم به بعض تلك المؤسسات على الصعيد الميداني والخدمي.

وقد رصدت قاعدة البيانات أكثر من مائتي وأربعين ورقة بحثية قدمت عبر فعاليات عديدة حظيت

فيها قضية المشاركة السياسية للمرأة باهتمام كاسح (44%) لأسباب عدة منها صعود قضية مشاركة المرأة في الانتخابات العامة خلال العقد الأخير إلى جانب احتضان الأردن لمؤسسات وفروع لمؤسسات دولية وأوروبية تعنى بتمكين المرأة. وقد أسهمت تلك المؤسسات في تمويل ومساندة هذا النشاط والدعاية له وطرح المشكلات والتحديات التي تواجهه وتنظيم أنشطة تدريبية للنساء المشاركات في الانتخابات، وطرح حلول مثل التمييز الإيجابي لصالح المرأة ونظام الحصص لمواجهة انخفاض نسب نجاح النساء في الانتخابات لأسباب اجتماعية وثقافية وسياسية.

إلى جانب ذلك فقد احتضن الأردن باعتباره مقراً إقليمياً للعديد من المؤسسات الدولية المعنية بحقوق المرأة والإنسان ندوات وفعاليات إقليمية تخص قضية مشاركة النساء سياسياً في العديد من البلدان العربية مثل العراق وبلدان الخليج أو ندوات ذات طابع عربي تعمل على نقل الخبرات الخاصة بالمشاركة السياسية بين النساء في المنطقة.

حلت المشكلات والقضايا الاجتماعية للمرأة في الأردن في المرتبة التالية للاهتمام (18%) في ظل السجال والجدال الدائر بين قضية التحديث والمحافظة على صعيد الأنظمة الاجتماعية والقيمية في الأردن والتي تجلت في العديد من المشكلات مثل العنف ضد النساء وجرائم الشرف والضغوط التي تحول دون المشاركة العامة للمرأة. واتصالاً بذات المشكلتين السابقتين حظيت القضايا التشريعية بنسبة 16% تقريبا من الأوراق والأنشطة البحثية باعتبار التشريع هو أحد العلاجات أو الحلول المطلوبة لمواجهة واقع استضعاف المرأة اجتماعيا وسياسيا.

قدمت قاعدة البيانات في مصر أكثر من 60 مؤتمراً وندوة تنوعت أغراضها وطرح فيها ما يتجاوز الثمانين بحثاً في مجال عمل المرأة ومشاركتها في الحياة الاقتصادية وأكثر من 120 بحثاً متعلقاً بمشاركة المرأة في العمل السياسي والعام، وأكثر من 95 بحثاً تناولت موضوعات وقضايا اجتماعية تخص المرأة. كما قدمت أكثر من 130 بحثاً في المجالات الصحية والبيئية التي تخص المرأة وما يتجاوز الخمسين بحثاً في كل من مجالات الإعلام والاتصال، والفكر والثقافة والتاريخ، والتربية والتعليم والقانون والتشريعات. وأخيراً فقد تطرقت تلك الندوات إلى مجالات جديدة مثل دور المرأة في مجال التكنولوجيا ودور التكنولوجيا في تمكين المرأة. يذكر أن هذه الندوات شهدت مشاركة واسعة من البلدان العربية، كما أن بعض تلك الندوات التي احتفظت بسجلاتها مكتبات مصرية (خاصة مكتبة المجلس القومي للمرأة) عقد في بلدان عربية شقيقة.

الفئة الرابعة : الأقسام الأكاديمية ومراكز البحث

ضمت هذه الفئة من الدليل ما يزيد عن 180 مفردة. ويلاحظ أن هذا القسم يتداخل إلى حد كبير مع الفئة الثانية من الدليل حيث أن العديد من المؤسسات والجمعيات الأهلية التي شملتها الفئة الثانية تقوم كأحد أنشطتها الأساسية بمهام بحثية ودراسات ما يجعلها تجمع بين السمتين ومن ثم تدخل في المرحلتين. وينعكس هذا التداخل في العديد من قواعد البيانات التي نجد فيها هذا الخلط واضحا كما في قائمة البيانات السورية.

تعكس خريطة المؤسسات البحثية في مجال المرأة نفس المشكلات العامة للواقع البحثي العربي عموما والمتمثل في انكماش أو انخفاض الموارد البشرية المخصصة للجانب البحثي ومن ثم تضاؤل هذا النشاط المهم. وبرغم ذلك فقد شهدت السنوات الأخيرة تنامياً غير مسبوق في هذا المجال حيث شهدنا نمواً في أنشطة البحث ومؤسساته سواء الحكومية أو غير الحكومية.

- **مؤسسات البحث الأكاديمي في مجال المرأة:**

رغم حداثة الاقتراب الأكاديمي في موضوع المرأة فقد مثلت هذه الآلية على الصعيد العالمي أهمية كبيرة في السنوات الأخيرة إلى حد يمكن القول أنها قد ورثت بالفعل المكانة الريادية التي كانت المؤسسات والفعاليات السياسية (الأحزاب والحركات الشعبية) تقوم بها في مجال طرح قضية المرأة، كما أن هذا الاقتراب أسهم كثيراً في بناء إسهام نظري وأكاديمي ضخم في قضية النوع الاجتماعي وإحداث طفرة في الدراسات النسوية في الغرب.

ويعد الاتجاه الأكاديمي في إنجاز دراسات المرأة من المجالات حديثة العهد في المنطقة العربية الأمر الذي ينعكس في ندرة أو محدودية المؤسسات أو الآليات الخاصة بها في الجامعات العربية. وتتنوع صور النشاط الأكاديمي ما بين أنشطة تدريس مثل الأقسام المختصة في الكليات وأنشطة بحثية وتدريبية مثل المراكز البحثية.

فيما يخص البرامج التعليمية الأكاديمية في قضايا المرأة في الجامعات العربية فهي تتراوح بين تخصيص مواد في الأقسام المختلفة ذات الصلة كعلم الاجتماع وغيرها، وبين تخصيص برامج بحثية مخصصة لموضوع المرأة وصولاً إلى افتتاح أقسام بحثية خاصة لدراسة وتدريس الموضوعات الخاصة بالمرأة والنوع.

على صعيد البرامج البحثية شهدت بعض الجامعات العربية اتجاهاً لتخصيص برامج خاصة

لدراسات المرأة والنوع يتم الحصول بمقتضاها على إجازات ما بعد الجامعية خاصة الدبلوم والماجستير. منها على سبيل المثال في تونس برنامج ماجستير الدراسات النسائية في المعهد العالي للعلوم الاجتماعية، والماجستير الدولي حول المرأة والعمل والتكوين التابع للمعهد الوطني للشغل والعلوم الاجتماعية (تحت إشراف جامعة فودجا بإيطاليا وبدعم من الاتحاد الأوروبي في إطار مشروع (Tempus-Meda). وفي لبنان كذلك توجد العديد من برامج الماجستير في قضايا النوع الاجتماعي في الجامعات اللبنانية مثل جامعة القديس يوسف والجامعة الأمريكية في بيروت.

أما على صعيد الأقسام الأكاديمية الخاصة بالمرأة فلا تعرف المؤسسات العربية أقساما دراسية خاصة بالمرأة داخل البنية الأكاديمية إلا في نماذج محدودة مثل الأردن حيث أنشأت الجامعة الأردنية قسماً خاصاً بدراسات المرأة (2005-2006) وهو تطوير لبرنامج الماجستير الخاص بالمرأة سابقاً. وقسم دراسات الجندر التابع لكلية الآداب والعلوم بالجامعة الأمريكية في بيروت والذي يمنح شهادات ما بعد الإجازة الجامعية.

في هذا المقام من المناسب الإشارة إلى خبرة شديدة التميز في المجال الأكاديمي في مجال المرأة وهي خبرة الجامعات السودانية، حيث تعرف الجامعات السودانية العديد من آليات التدريس والدراسة لموضوعات المرأة والنوع انطلاقاً من اقترابات مختلفة: فعلى صعيد البرامج البحثية نجد العديد من تلك البرامج من أبرزها الدبلوم العالي للدراسات النسوية بجامعة أفريقيا العالمية والذي يمنح شهادات البكالوريوس والدبلوم والماجستير. كما تعرف الجامعات السودانية الأقسام المخصصة للمرأة مثل وحدة المرأة والتنمية بمعهد الدراسات والبحوث الإنمائية بجامعة الخرطوم. بل أنشئت في السودان مؤسسات تعليمية خاصة تعنى بقضايا المرأة والأسرة مثل معهد دراسات الأسرة بجامعة أم درمان الإسلامية، ومعهد دراسات المرأة والنوع والتنمية بجامعة الأحفاد، ومعهد تنمية الأسرة والمجتمع بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا الذي يمنح شهادات ما بعد الجامعية.

- **المراكز البحثية في الجامعات العربية:**

عرفت الجامعات العربية والأجنبية في العالم العربي صياغات أخرى تهتم بالمرأة أهمها المراكز وهي خلافاً للأقسام الأكاديمية لا تقدم نشاطاً تدريسياً بل تعنى بالبرامج البحثية ومسائل التدريب ورفع المهارات في مجالات متخصصة أو عامة وتنظيم ورش العمل وتدريب المدربين.

وفي هذا الإطار تتسع قليلاً قاعدة المراكز الجامعية في الجامعات العربية فتشمل **مصر** حيث يوجد معهد الجندر ودراسات المرأة التابع للجامعة الأمريكية في القاهرة ومركز بحوث ودراسات

المرأة والإعلام بكلية الإعلام جامعة القاهرة. وفي **اليمن** يوجد مركز المرأة للبحوث والتدريب التابع لجامعة عدن، ومركز أبحاث ودراسات النوع الاجتماعي والتنمية التابع لجامعة صنعاء. أما في **السودان** فهناك مركز تنمية المرأة والمجتمع بجامعة النيلين في السودان. وفي **لبنان** معهد الدراسات النسائية في العالم العربي التابع للجامعة الأمريكية ببيروت.

ولابد من الإشارة إلى غياب الأنشطة الأكاديمية والبحثية الخاصة بالمرأة في جامعات الأغلب الأعم من البلدان العربية ما يعني دلالات مهمة هي أولاً: اقتصار العمل في مجال المرأة على الجانب التطبيقي والميداني دون الجانب الفكري والبحثي الذي يتوقف عليه إلى حد كبير تنمية منظور عربي خاص في موضوعات تمكين المرأة والمساواة. كذلك يعني هذا القصور من جانب آخر افتقار العملية التعليمية في الجامعات إلى العناية بقضية المرأة وتوعية الطلاب بأهميتها في عملية التنمية السياسية والاقتصادية.

- **المراكز غير الجامعية:**

تتنوع هذه المراكز. فمنها مراكز قومية و حكومية بعضها متخصص مثل: مركز المرأة للسلام والتنمية التابع لوزارة الرعاية الاجتماعية وشؤون المرأة والطفل بالسودان ومركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة (الكريديف) تحت إشراف وزارة شؤون المرأة والأسرة والطفولة والمسنين بتونس. بعضها الآخر يتمثل في وحدات تابعة للوزارات والمؤسسات الحكومية و تبرز هذه الحالة في مصر مثل وحدة السياسة والتنسيق للنهوض بالمرأة فى قطاع الزراعة التابعة لوزارة الزراعة المصرية ووحدة بحوث المرأة والطفل بالجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ووحدة تخطيط وسياسات النوع بمعهد التخطيط القومى وغيرها العديد من الكيانات والمؤسسات البحثية المعنية بقضية المرأة والنوع في المؤسسات الحكومية بجمهورية مصر العربية كل حسب مجال اهتمامه.

- **مراكز بحثية غير حكومية:**

منها مراكز بحثية تختص بقضية المرأة سواء بشكل عام أوفي مجالات خاصة كالإعلام أو الصحة.

كذلك يجدر التنويه إلى أن النشاط البحثي يمارس في العديد من المؤسسات متعددة الأنشطة المعنية بالمرأة مثل المجالس القومية الخاصة بالمرأة أو مراكز حقوق الإنسان التي تحتل فيها قضايا المرأة مكانة محورية في الغالب.

دليل المرأة العربية ـــ

السياسية للمرأة وإعلان القضاء على التمييز ضد المرأة وإعلان بشأن حماية النساء والأطفال في حالات الطوارئ والنزاعات المسلحة. كما انضمت تونس إلى تلك الباقة من الاتفاقيات وغيرها منذ نهاية الستينيات.

شهد عقدا التسعينيات والعقد الأول في الألفية الجديدة إقبالاً من العديد من البلدان العربية على الانضمام للاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالمرأة والأسرة في مختلف المجالات مثل اتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية العمل الدولية. ومن أهم الاتفاقيات التي انضمت إليها البلدان العربية وحظيت بأهمية كبيرة اتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة. وتكاد أغلب البلدان العربية تتفق في تحفظاتها على بنود معينة بتلك الاتفاقية: أهم تلك المواد والبنود المادة 9 الخاصة بانتقال جنسية الأم لأبنائها، والمادة 16 الخاصة بالأحوال الشخصية والمادة 29 الخاصة بتسوية الخلافات من خلال التحكيم. كذلك جاءت أهم التحفظات الخاصة باتفاقية حقوق الطفل على المادة 17 الخاصة بنشر المعلومات، والمادة 21 الخاصة بالتبني والمواد الخاصة بالتسوية في الميراث.

شهدت تلك الفترة أيضاً التوقيع على **اتفاقيات عربية-عربية** لدعم المرأة خاصة عن طريق التعاون وتبادل الخبرات مثل اتفاقية إنشاء منظمة المرأة العربية، واتفاقيات ثنائية مثل اتفاقية التعاون بين السودان وتونس في مجالات المرأة والأسرة والطفولة (أكتوبر 2003) وتنص على تبادل الخبرات والاتصالات والمعلومات حول المشروعات والفعاليات والخبرات والتشريعات.

ثانياً: التشريعات

شهد العقد الأول من الألفية الثالثة ثورة حقيقية في التشريعات الخاصة بالمرأة: ثورة قامت على ثلاثة محاور هي: الاقتراب من مفهوم المساواة، العمل على تمكين المرأة، وأخيراً السعي حثيثاً نحو إزالة التعارضات أو تجسير الفجوة بين التشريعات المحلية والمواثيق والاتفاقيات الدولية. وقد اتخذت الطفرة التشريعية عدة صور:

أولاً: تقنين الأحكام الخاصة بالمرأة في الدول التي كانت تفتقد إلى نظام قانوني موحد للأحوال الشخصية بل استندت إلى المذاهب الفقهية المختلفة. فأصدرت الإمارات قانوناً للأحوال الشخصية (القانون رقم 28 لسنة 2005) ويجري العمل حالياً لتبني قانون مماثل في البحرين رغم ما يواجه صدوره من عقبات.

ثانياً: ترقية هدف تمكين المرأة وتحقيق المساواة إلى المستوى الدستوري. فالعديد من البلدان العربية التي وضعت دساتير في تلك الفترة قد حرصت في ظل صعود قضية المرأة على تقنين التزامها

بهدف تمكين المرأة دستوريا: مثل **البحرين** التي أكدت في دستور 2002 على مبادئ المساواة في المواطنة وفي التمتع بالحقوق بين الرجال والنساء بما في ذلك الحقوق السياسية، وهو المبدأ الذي قنن فيما بعد في قانون مباشرة الحقوق السياسية. كما نص الدستور البحريني على التزام الدولة بكفالة التوفيق بين واجبات المرأة نحو الأسرة وعملها في المجتمع في الميادين العامة. ومن ذلك أيضا الدستور الانتقالي في السودان (2005) والذي نص بين مواده على التزام الدولة بتحرير المرأة من الظلم في أي من أوضاع الحياة ومقاصدها، وتشجيع دورها في الأسرة والحياة العامة. والتزام الدولة بكفالة الحقوق المتساوية للرجال والنساء في كافة المجالات. كما نص على التزام الدولة بتعزيز حقوق المرأة من خلال التمييز الإيجابي ومحاربة العادات والتقاليد الضارة التي تقلل من كرامة المرأة ووضعيتها وتوفير الرعاية الصحية للأمومة. كما كفل الدستور للمرأة نسبة 25% من عضوية المجلس الوطني التشريعي و 10% من اللجان الشعبية.

ثالثاً: إصدار العديد من القوانين التي تمكن المرأة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وتدعم مفهوم المساواة وذلك في معظم الدول العربية التي لم تكن تمتلك مثل تلك القوانين.

ومن أهم تلك القوانين نصوص تتعلق بالأحوال الشخصية وتعزيز وضع المرأة في الأسرة: مثل جواز وضع شروط في عقد الزواج، إلغاء الزواج عن طريق الوكالة، رفع سن الزواج للفتاة والفتى، تقييد سلطة الولي في تزويج المرأة، إلغاء نظام الطاعة، جواز طلب التطليق للضرر لمن تزوج عليها زوجها، وتفعيل إرادة المرأة في إنهاء العلاقة الزوجية من خلال أداة الخلع بقرار من المحكمة، الحد من الإرادة المطلقة للرجل في الطلاق، تقييد حق الرجل في التعدد بوضع شروط مثل رضا الزوجة الأولى والمبرر الشرعي وشروط ونية العدل وترخيص المحكمة، حق الحاضنة في البقاء في منزل الزوجية، رفع سن الحضانة للأولاد، وتبني نظم قضائية وتمويلية لضمان حقوق الأسرة واستقرارها مثل نظام محاكم الأسرة وقانون نظام تأمين الأسرة.

ومن أبرز القوانين التي شهدتها تلك الفترة على صعيد التسوية في حقوق المواطنة إقرار حق المرأة في نقل جنسيتها إلى أبنائها.

وهناك قوانين تدعم مشاركة المرأة السياسية والإدارية مثل إقرار الحق الانتخابي للمرأة في العديد من البلدان، والحيلولة دون تزييف هذا الحق عبر إجراءات مثل إلغاء الانتخاب عن طريق الوكالة. كما تم فتح الباب أمام مواقع كانت محظورة على النساء في بعض الدول مثل مناصب القضاء ومجالس إدارة الغرف التجارية ومناصب العمد.

تم في هذه الفترة كذلك إقرار قوانين تعزز وضعية المرأة في العمل والحياة الاقتصادية: ونصت

العديد من التعديلات التشريعية و قوانين العمل على مزايا للمرأة مثل تأكيد الأجر المتساوي للعمل المتساوي، وتحديد ساعات العمل، وحظر تشغيل المرأة في الأعمال الخطرة والليلية، وتقنين نظام من العطلات والإجازات يتوافق مع دور المرأة كأم، وحق المرأة في توريث معاشها، وحق المرأة المتزوجة في ممارسة التجارة دون إجازة زوجها، والتسوية بين المرأة والرجل في الانتفاع بالخدمات التأمينية، والمساواة بين الرجال والنساء في الإعفاءات الضريبية.

تم كذلك تعديل قوانين العقوبات لإزالة بعض النصوص المجحفة مثل إلغاء المادة التي تعفي مغتصب الأنثى من العقوبة إذا تزوجها، وتغليظ العقوبة على العنف الزوجي وجرائم الاغتصاب والاتجار بالنساء، وإزالة نصوص العذر المخفف أو (المحل) في جرائم الشرف أو التسوية بين الرجال والنساء في عقوبة الزنا.

شملت التعديلات كذلك القوانين المدنية لتعزيز وضع المرأة كمواطنة: مثل حق المرأة في الحصول على جواز سفر خاص بها دون إذن وليها أو زوجها ، والاعتراف بأهلية المرأة للشهادة في السجل العقاري.

وتجدر الإشارة إلى تباين البلدان العربية – محل البحث – في مدى كثافة هذا التحول التشريعي: فقد سجلت تجربة مصر والأردن والجزائر أكبر معدلات للتغيير التشريعي لصالح المرأة خلال سنوات الألفية الأولى، وكانت تونس قد سبقت بإحداث طفرة تشريعية في هذا المجال في التسعينيات.

خبرة الدليل.. محصلة مرحلة،
وبداية مرحلة جديدة

كان ما سبق رصداً إجرائياً وموضوعياً لمشروع دليل المرأة العربية في مرحلته الأولى (مرحلة التأسيس). لقد اتسمت خبرة العمل في هذا الدليل بالثراء سواء من الجانب الفني المتعلق بتوجيه عمل المسح والتعامل مع البيانات وتنظيمها، أو على صعيد إدارة المشروع لا سيما ما يخص توجيه عمل الفريق والتكامل بين الجهد الشخصي والمؤسسي وبين عمل التنفيذ والمراجعة والتقويم، أو لجهة تراكم خبرة حل المشكلات الإجرائية والفنية. ونرجو أن تكون هذه خبرة مفيدة سواء على صعيد العمل المستقبلي للدليل أو لمشروعات أخرى تقوم بها المنظمة بقدر ما نرجو أن يكون ناتجها، ممثلاً في قاعدة بيانات الدليل ذاته، إضافة توضح عملياً قيمة العمل العربي المشترك الذي تجسده منظمة المرأة العربية.

إن مشروع الدليل يشكل لبنة أساسية على صعيد طموح منظمة المرأة العربية في رسم خريطة لتطور المرأة في المنطقة وإرساء دعائم لتكامل وتعاون مشروعات نهوض المرأة في العالم العربي على أسس علمية تقوم على المسوح وقواعد البيانات.

في هذا الإطار فقد سعت منظمة المرأة العربية إلى تعميم وتطوير العمل على هذا المشروع من خلال:

١. بناء وتنظيم قاعدة البيانات إلكترونياً، مما يجعلها متاحة أمام الجمهور المستهدف من صانعي القرارات والباحثين وغيرهم.

٢. تحديث قاعدة البيانات وهو عنوان المرحلة الثانية من مشروع دليل المرأة العربية. ويشمل العمل على جبهتين متوازيتين:

الأولى: هي تدقيق و تحديث واستكمال قاعدة بيانات الدول التي شاركت في المرحلة الأولى بالمشروع مع الاستفادة من خبرة تلك المرحلة.

الثانية: توسيع قاعدة البيانات لتشمل الدول الأعضاء التي لم تشارك في المرحلة الأولى لأسباب مختلفة مثل سلطنة عُمان وليبيا وموريتانيا أو الدول حديثة الانضمام للمنظمة مثل المغرب.

والله ولي التوفيق

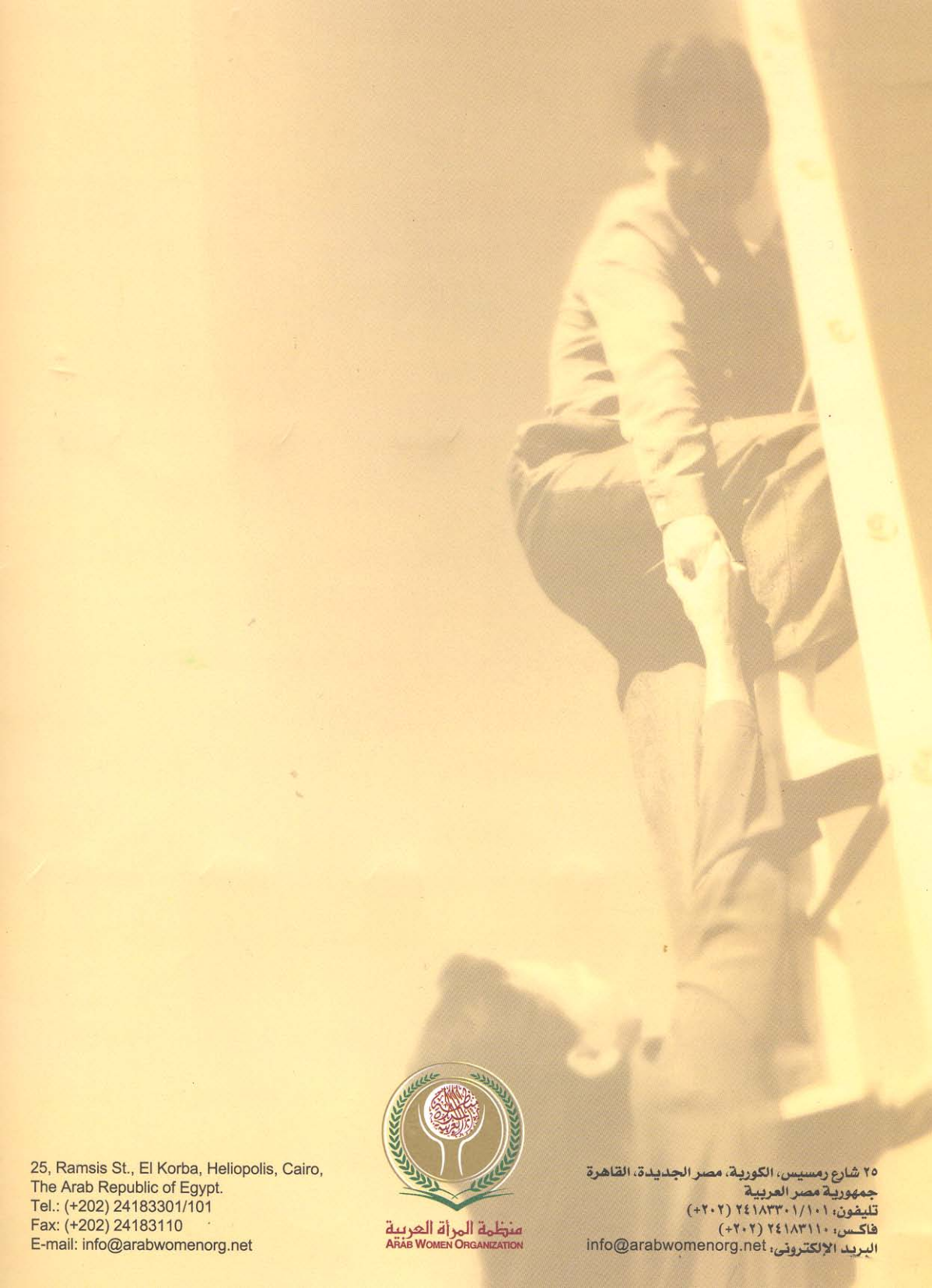

منظمة المرأة العربية
ARAB WOMEN ORGANIZATION

٢٥ شارع رمسيس، الكوربة، مصر الجديدة، القاهرة
جمهورية مصر العربية
تليفون: ٢٤١٨٣٣٠١/١٠١ (٢٠٢+)
فاكس: ٢٤١٨٣١١٠ (٢٠٢+)
البريد الإلكتروني: info@arabwomenorg.net

25, Ramsis St., El Korba, Heliopolis, Cairo,
The Arab Republic of Egypt.
Tel.: (+202) 24183301/101
Fax: (+202) 24183110
E-mail: info@arabwomenorg.net